شرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح في الشرح جعل المصنف الجواب لاما داخلة عليه
الفا وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفا مدلولا عليه
بالشرط الاول وجوابه وانما كان الجواب المذكور لاما دون الشرط الاخر لوجهين احدهما
ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه يجعل للاولهما
الثاني ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك اجحاف بها هكذا في حواشي التسهيل
للمصنف قلت ظاهره امتناع حذف جواب اما للاجحاف وقد اجازه الزمخشري كما ستقف
عليه عليه قريبا ولقايل ان يقول لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا حتى يقال الجواب المذكور
للثاني وهو وجوابه جواب الاول والفا المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديرا انتهى ما
في الشرح واقول اذا كانت اما موضوعة للشرط او متضمنة لمعناه وهي بمنزلة ان يكون من شي
وقد وليها ان كان من المقربين وهو شرط اخر لزم اجتماع شرطين تحقيقا بحسب الظا
وكان منع ذلك مكابرة الا ان يكون المراد لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا وبعدهما جواب
واحد فحينئذ يكون المنع موجها وقوله بل الجواب المذكور للثاني الى اخره هو تقرير الشيخ
ابن مالك في شرح الالفية حيث قال فان كان الجواب شرطيا فصل بجملة الشرط كقوله
تعالى فاما ان كان من المقربين لان التقدير مهما يكن من شي فان كان المتوفى من المقربين
فجزاؤه روح وريحان ثم قدم الشرط على الفا فالتقى فاان فحذفت الثانية منهما حملا
على اكثر الحذفين نظايرا انتهى لكن في كلام الرضي ما يوافق كلام المصنف ويستدل به عليه
حيث قال قد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزا الجزا مقام الشرط كقوله تعالى
فاما ان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب اما استغني به عن جواب
ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جيتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان
جيتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربني فاكرمك وفي
التعليق وكلام الرضي نداء فيح فان صدره يقتضي ان فروح جواب الشرط الثاني لانه جعل
جملة الشرط من جملة اجزا الشرط الاول ويكون لفظة اجزا اجزايه هو جواب الثاني واخر
كلامه يقتضي ان الجواب المذكور للاول لا للثاني واقول لا تدافع في كلامه فان صدره
بحسب الاصل وقبل وقوع الشرط المذكور مع كلمة مقام الشرط المحذوف وعجزه بحسب
وقوع ذلك وقال ابو حيان والصحيح ان اداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما
عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعد ان ماضيا ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب
كانه لعوض قيل مهما يكن من شي فروح ان كان من المقربين فالفا جواب الشرط الذي تقدم
وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لاما
والشرط معا فالاصل عنده مهما يكن من شي فان كان من المقربين فروح ثم انيب اما مناب مهما
والفعل الذي بعدها فصار اما ان كان من المقربين فالتقت الفا ان فاغنت احدهما عن
الاخرى فصار فروح قال وهذه كلها دعاوي عجيبة ومع ذلك هي باطلة وقد ابطل ابو
علي ظاهر كلام الاخفش بانا لم نجد الفا يكون جوابا لشيين وتاول كلامه على انها لما
كانت جوابا لاحدهما واغنت عن الثاني صارت كانها جواب شرط قال واضطرب قول

ابي

ابي علي فرة قال لا تعمل في اما الا بمفرد والفا جواب ان وجواب اما محذوف وهذا لا يبعد
لانه بمعنى اجتمع طالبا جواب كان الجواب للاول منهما ومرة قال بقول سيبويه ومرة قال
وقال الجملة اذا لم تستقل صارت بمنزلة مفرد قال وهذا هو الصحيح فاذن في المسئلة ثلاث
مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب ابي علي في احد قوليه انتهى قوله
والرابع اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب قال الرضي وتقدم على الفا من اجزا الجزا المفعول به
والظرف نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذ اقصد انهما ملزومان
لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا تقدم
الحال نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك ولا
تستنكر عمل ما بعد الفا السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع
لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل هذه الاغراض المهمة انتهى قوله لان اما نايبة عن الفعل
كانها فعل والفعل لا يلي الفعل توهم من المصنف حكمان احدهما تقدير العامل بعد الفا والاخر
تقديره قبل ما دخلت عليه الفا وهذا الذي ذكره المصنف علة الاول واما علة الثاني فهو ان
المفسر يكون مقدما على المفسر ولقايل ان يقول ما ذكره المصنف انما يمنع تقدير الفعل متقدما
على الفا والمعمول معا ولا يمنع تقديره متقدما على الفا وحدها فينبغي ان يقال لما كان
المقصود من نحو اما زيدا فاضرب كون زيد ملزوما للمضروب والضرب لازما له على ما قرر
فيما سبق لم يكن التقدير اما اضرب زيدا فاضربه ولا اما زيدا اضرب فاضربه لفوات
الدلالة على لزوم الضرب لزيد لان الدال على لزومه انما هو وقوعه بعد الفا وهو
على هذا التقدير لم يقع بعدها فانما وقع بعدها مفسره وفي شرح الالفية لولد
مصنفها ولا يفصل بين اما والفا بفعل لان اما قايمة مقام حرف شرط وفعل شرط
فلو وليها فعل لتوهم انه فعل الشرط ولم يعلم بقيامها مقامه قوله ولهذا اهملها
بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع نحو ولا انه ليس فعل لشبه الحرف
اعني ما النافيه لم يعملها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك في المثال المذكور في
الشرح وقد يقال على كلام المصنف اذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اغتفار
مباشرته لفعل اخر فهلا اغتفر ذلك في اما مع عراقتها في الحرفية انتهى اذا اشبه
شي لشي او ناب شي عن شي يكون المشبه والنايب مقصوصين يعطى المشبه والنايب
حكم المشبه به والمنوب عنه لا حكم نفسه الا ترى ان ما اشبهت بليس اخذت حكم
ليس والمفعول به لما ناب عن الفاعل اخذ حكم الفاعل فلهذا اغتفر في ليس مباشرة
الفعل لشبهها بالحرف ولم يغتفر في اما مباشرتها الفعل فتامل فانه من المحاسن قوله
واجاز ذلك المبرد وافقه على تقدير افعال الخبر لان الغرض المهم من قولك
اما زيدا فاني ضارب مثلا لما كان حمل خبر ان لازما لمعموله قدم المعمول على الفا المتقدمة
على ان ولم يبال بعمل ما بعد ان فيما قبلها كما لم يبال بعمل ما بعد الفا فيما قبلها والمبرد هو ابو
العباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر اخذ الادب عن ابي عثمان المازني وابي حاتم السجستاني
واخذ عنه نفطويه وكان كثير الامالي حسن النوادر عجيب المناظرة مع ابي العباس احمد الملقب

Copyright King Saud University